وفد من الصناعة يبحث فرص الاستثمار مع شركات بريطانية

بغداد/ المدى

بحث وفد من وزارة الصناعة والمعادن مع عدد من الشركات البريطانية فرص التعاون والاستثمار الصناعي وذلك ضمن توجه الوزارة وجهودها في دعم الحملة الوطنية لاعادة اعمار العراق.

جاء ذلك خلال زيارة العمل التي قام بها الوفد الى المملكة المتحدة برئاسة وزير الصناعة والمعادن فوزي فرنسو حريري وعضوية كل من وكيل الوزارة لشؤون الانشطة المركزية الدكتور سامي الاعرجي وعدد من السادة المديرين العامين للفترة من ٢٧تموز الى ٢ آب٢٠٠٨ . حيث التقى الوفد مسؤولي عدد من الشركات والمؤسسات البريطانية وتم بحث العديد من المواضيع التي تخص الاستثمار في العراق ومن بينها القوانين العراقية المتعلقة بالاستثمار ونقل التكنولوجيا وحقوق المعرفة للشركات التي ستقوم ببناء او تطوير المرافق الصناعية في العراق اضافة الى بحث طبيعة العقود التي من الممكن ان توقعها تلك الشركات مع الوزارة .

وقال مصدر مطلع في الوزارة ان الوفد استعرض خلال تلك اللقاءات امكانيات الوزارة وخططها الانية والمستقبلية لتطوير امكاناتها الذاتية بوصفها جهة هندسية وتكنولوجية ذات خبرة تمكنها من الدخول في منافسات تعاقدية بمشاركة الشركات البريطانية الراغبة بالاستثمار في القطاع الصناعي في العراق . ما يوفر على تلك الشركات الكثير من الجهود الهندسية واللوجستية اللازمة لتنفيذ المشاريع .

موضحاً ان الوفد استعرض ايضاً سياسة الوزارة في دعم الاستثمار الصناعي الخاص والحاجة الى التقنيات الانتاجية المتطورة لتأهيل مرافقها الصناعية وتوجهها نحو تقديم الدعم والاسناد الميداني الفاعل في المجالات الهندسية للمشاريع المختلفة وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الكيمياوية والبتروكيمياوية . مشيراً الى ان الوفد العراقي سلط الضوء على نشاط الوزارة في تأهيل مرافقها الانتاجية من خلال المشاركة الستراتيجية في الانتاج ونقل التكنولوجيا عبر الشركات المتخصصة وذات السمعة العالمية وفي مقدمتها الشركات البريطانية بهدف الوصول الى الطاقات التصميمية للمعامل القائمة مع تحديد وسائل الانتاج والتقنيات المتعلقة بذلك .

واضاف المصدر ان الشركات البريطانية التي حضرت في تلك الاجتماعات ابدت اهتمامها الشديد بالمواضيع المطروحة ورغبتها بالتعاون مع الوزارة بوصفها مرجعية فنية ذات خبرة لتنفيذ مشاريع مشتركة في العراق . كما ابدت ارتياحها لوجود امكانات هندسية وتقنية في الوزارة بإمكانها ان تحقق دعماً مهما في مراحل التنفيذ للمشاريع الصناعية والخدمية القادمة

مبيناً ان تلك الشركات اشادت بالتحسن الامني الملموس الذي طرأ على الساحة الامنية في العراق في الاونة الاخيرة . الامر الذي انعكس ايجابا على توجه الشركات العالمية نحو المباشرة في الدخول الى السوق العراقي والرغبة الجادة بالمشاركة في مشاريع التنمية والاعمار العراقية .وتم خلال تلك الاجتماعات بحث عدد من المواضيع المتعلقة بالثروة المعدنية العراقية وتدريب الملاكات العراقية في المجالات الاقتصادية والادارية والعلمية الحديثة وابدى الوفد رغبة الوزارة بالاستفادة من الخبرات المتوفرة في المملكة المتحدة من خلال تنظيم دورات تدريبية داخل العراق .

مؤكداً انه تم الاتفاق من خلال مذكرة تفاهم مع شركة (ادمورشيلد) على انتاج بعض مستلزمات الحماية والدفاع الذاتي لسد احتياجات وزارتي الداخلية والدفاع من خلال تطوير وفتح خطوط انتاج جديدة بتقنيات بريطانية في معامل النسيج العراقية . كما تم التباحث والاتفاق الدولي من خلال عرض قدمته شركة جيتك البريطانية على التعاون المشترك في المجالات العلمية التي تتناول معالجة وتفسير البيانات الجيوفيزيائية الجذبية والمغناطيسية المتوفرة عن العراق وتزويد العراق بقاعدة بيانات حديثة بما يخدم مشاريع الاستكشاف النفطي والمعدني مع تدريب عدد من الملاكات العراقية على احدث الطرق في تفسير ومعالجة البيانات الجيوفيزيائية .

الى ذلك ابدى رئيس مؤسسة الشرق الاوسط رغبة رجال الاعمال البريطانيين بالاستثمار في العراق وذلك خلال حفل استقبال اقامته المؤسسة على شرف معالي وزير الصناعة والمعادن حضره نحو ٧٥ شخصاً من ممثلي الشركات البريطانية والعالمية وعدد من اعضاء السلك الدبلوماسي والسفارة العراقية في لندن .

من جهته استعرض وزير الصناعة والمعادن السيد فوزي فرنسو حريري الاوضاع في العراق والتحسن الامني الكبير الذي تشهده الساحة العراقية . ولما لذلك من أثر في الوضع الاقتصادي في البلاد وتحسين بيئة العمل الاستثماري . كما بين الوزير الجهود الحثيثة التي تقوم بها الحكومة العراقية من اجل جذب الاستثمارات الخارجية لتعزيز مشاريع اعمار العراق . وقيام الحكومة بإصدار العديد من التشريعات التي من شأنها تسهيل ودعم عمليات الاستثمار لتضمن حمايتها القانونية والاقتصادية . مؤكدا تحسن الوضع الاقتصادي والنقدي في العراق .

والقيت خلال الحفل محاضرة من قبل الوفد العراقي بخصوص الفرص الاستثمارية المنتخبة في مجال المعادن وصناعة التعدين في العراق . حيث ابدى الحاضرون اهتمامهم ورغبتهم في التعرف على الامكانيات الاستثمارية الكاملة للثروة المعدنية العراقية .

واجمعت الشركات البريطانية في ختام اللقاءات التي اجراها الوفد العراقي معها على ان العراق هو بؤرة الاهتمام الدولي حالياً من الناحية الاقتصادية والاستثمارية . مشددين على رغبة القطاع الصناعي العالمي الجادة في الدخول باعمال التنمية والاعمار الخاصة بالعراق .

الجدير بالذكر ان من بين الشركات التي حضرت الاجتماعات مع الوفد العراقي برتش دفلوبمنت وشركة كيشتي وشيل للخدمات وبرتش للبترول وكذلك مي اسوسيان

من الواقع الاقتصادي

بين الموظفين وصندوق النقد

محمد شريف أبو ميسم

تفاجأ موظفو الدولة بما تناقلته وسائل الاعلام المحلية بخصوص تأجيل صرف الزيادات في الرواتب للأشهر المتبقية من السنة الحالية .. فقد اختلت كل البرامج والخطط التي كان الموظف قد وضعها لموازنته الأسرية بعد دخول قضية الزيادة في الراتب موضع التنفيذ .. نعم ، فالموظف تعلم من صانع البرامج الاقتصادية وعلى مايبدو أن يضع موازنات يتوقع فيها النفقات المنزلية ويوازنها مع مامتوقع من ايرادات ثم يخضعها لميزان المدفوعات المنزلي .. وفي النهاية تفاجأ بما لم يكن بالحسبان حيث تم تأجيل استمرار دفع الزيادات في الراتب مثلما تفاجأ صانع القرار الاقتصادي بشيء اسمه (تضخم) فقرر تأجيل صرف الزيادات !.. وهنايحق للموظف أن يتسائل : هل يعقل ان موضوع زيادة الرواتب الذي أخذ من الوقت في الدراسة والتمحيص ما يزيد على السنة لم تدرس انعكاساته على الواقع التضخمي المستدام للاقتصاد العراقي ؟ فيأتي القرار مفاجئا وبعد شهر واحد من صرف الزيادات لتبرره حالة التضخم ؟ اننا نعلم ان سياستنا النقدية في العراق تواجهها صعوبات جمة جراء حالة التضخم الموروثة من تسعينيات القرن الماضي وجراء التداعيات الكبيرة التي واجهت واقع الاقتصاد العراقي في القطاعات الحقيقية التي أصابها الشلل التام منذ سنوات ، ومع ذلك فان البنك المركزي استطاع أن يحافظ على سياسة نقدية مستقرة نسبيا خلال الثلاث سنوات الماضية والتي تمخض عنها حالة من الاستقرار السعري في الأشهر الأخيرة .. وهذا الأمر ومن خلال متابعتنا المستمرة لنشاط البنك المركزي يمنحنا مؤشراً لقدرة صانع السياسة النقدية في استشراف المسقبل .. ونعلم أيضا ان صانع السياسة المالية والذي عانى كثيرا من تبعات المديونية الموروثة ، قد أجاد في صنع سياسة مالية تتواءم وطبيعة التحول الاقتصادي وطبيعة الالتزامات أمام الجهات الدولية الدائنة ، ولكن كل هذه الجهود يمكن أن تنسف أمام المواطن العراقي اذا ما اهتزت الثقة بصانع القرار الاقتصادي ، على اعتبار ان مايقال عن عدم موافقة صندوق النقد الدولي بخصوص صرف الزيادات في الرواتب جراء اتفاق سابق له مع الجانب العراقي هو الأقرب للواقع من تبرير (الحد من التضخم) وهذا ما تسرب للشارع ، الذي لم يصدق (أمر ايقاف الصرف) جراء ثقتة العالية بأداء صانع القرار الاقتصادي ، ولكن التبرير المتعلق بالحالة التضخمية والذي كان غير مقنع نسف أركان الثقة على مايبدو، لأن المواطن لو صدق هذا التبرير فانه سيقر بعدم التنسيق بين السياستين (المالية والنقدية) وان لم يصدق فانه سيقر بوجود اغفال مقصود أو غير مقصود للالتزامات أمام صندوق النقد ؟ وفي كلا الحالتين اهتزت أركان الثقة وهذا ما تشير اليه أحاديث الموظفين الذين رفعوا شعار (الذي توعد به خير من الذي تأكله) بعد أن تعطلت الموازنات المنزلية بانتظار موازنات تكميلية للأسر العراقية مطلع العام المقبل.

> في كلا الحالتين اهتزت أركان الثقة وهذا ما تشير اليه أحاديث الموظفين الذين رفعوا شعار (الذي توعد به خير من الذي تأكله) بعد أن تعطلت الموازنات المنزلية بانتظار موازنات تكميلية للأسر العراقية مطلع العام المقبل.

عاملون في السياحة

التحسن الامني وراء ازدياد اعداد شركات السياحة

بغداد /المدى

اتسعت خلال الفترة الاخيرة ظاهرة تأسيس الشركات السياحية في بغداد والمحافظات ، والمفلت للنظر ان هذه الشركات اخذت لاتكتفي بوضع لوحة تعريفية عنها امام الباب الرئيس ، وانما تعدى الامر الى اعلانات تكتب على القماش وتوضع على الجزرات الوسطية وفي الساحات العامة فضلا على ملصقات حائطية.استطلعنا اراء عدد من اصحاب الشركات السياحية فيما يخص انتعاش العمل السياحي في الاونة الاخيرة وتنوع عملية الاصطياف ليتعدى المجال المحلي الى الدولي.

اول المتحدثين عباس العزي صاحب شركة في منطقة الصالحية ببغداد حيث يرى أنه في ضوء النمو المتزايد لما يمكن تسميتها بالسياحة المتعددة الاوجه ، فإنه يمكن القول إن المزيد من السائحين العراقيين اليوم يفضلون عدم الاكتفاء بالسياحة داخليا.

ويقول في الواقع الفترة الاخيرة شهدت تنوع في مسالة السياحة ، والسبب هو التوسع في تاسيس الشركات السياحية التي لاتكلف شيئا سوى تسجيل الشركة وبعض الاجراءات الرسمية ، لذلك بدات الشركات القديمة والجديدة التاسيس بالتسابق من اجل الاعلان المباشر وغير المباشر عن نشاطها.

واضاف اثر الوضع الامني على واقع عملنا سابقا ، اما اليوم فاعتقد انها فرصة كبيرة لجميع الشركات للعمل في ظل اجواء استتباب الامن.

وزاد ان توسع العمل ادى الى "التفنن " في كيفية الفات انظار المواطنين خاصة الميسورين الحال لشدهم الى الاصطياف في تركيا وقبرص ولبنان بعد ان اصبحت السياحة في ايران وسوريا واقليم كردستان امرا تقليديا.

من جانبه يشدد حسن العبيدي المدير المفوض لاحدى الشركات على ضرورة وضع العوامل الثقافية اضافة إلى البيئية عند اتخاذ قرار التوجه إلى أحد المقاصد السياحية.

ويقول لقد اثر استقرار الوضع الامني خلال السنة الاخيرة ايجابا على عمل الشركات من خلال قدرتها على التوسع في عملها والامكانية لدى بعضها بجلب الفيزا من دول اخرى وبيعها للراغبين بالسفر الى تلك الدولة كقبرص واليونان وهي حالة تدل على تطور السياحة في العراق.

واضاف اتوقع أن يصبح هذا التوجه الجديد أكثر أهمية في ظل الانتعاش المنتظر لصناعة السياحة خلال السنوات القليلة المقبلة وهذا مايرغبه العراقيون المتعطشون الى السفر وقضاء ايام في الخارج من اجل الراحة النفسية ومشاهدة مالم يشاهدوه خلال سنوات طويلة.

واوضح ان توسع ظاهرة تاسيس الشركات مرغوب فيه ..مستطردا ان ذلك سيخلق جوا من المنافسة وابتكار طرق جديدة لمسالة الاصطياف اضافة الى التسابق في مسالة خفض الاسعار وهي نقطة تخدم المواطن العراقي.

من جهته يصف المرشد السياحي توفيق الشمري صاحب شركة متخصصة في الاصطياف الخارجي السياحة بانها أكبر نشاط اقتصادي على مستوى العالم وتؤدي دورا مهما في تحسين مستوى المعيشة.

ويقول في السابق كانت هناك فجوة بين واقع عمل الشركات والسياح بسبب الظروف السابقة ،حيث ان الشركات لايمكن ان تعمل من دون وجود سياح واصبحت اليوم شركات سياحية متخصصة في تقديم نوع من السياحة الخارجية وهو ماشجع على تاسيس شركات اخرى مع تزايد الرغبات لدى المواطنين في السفر الى الخارج او الى مصايف شمال البلاد على اقل تقدير.

ولفت الى انه يمكن ان تحدد نسبة ازدياد تاسيس الشركات خلال الاونة الاخيرة مابين ٣٠ – 35 بالمائة وهي نسبة لم تحقق خلال سنوات.

واشار الى ان سبب تحجيم عمل الشركات السياحية في زمن النظام السابق هو احتكار شركة واحدة فقط للسياح الاجانب وارتباطها بالاجهزة الامنية السابقة على حد قوله.

تجدر الاشارة الى ان متابعين يرون ان سبب تاسيس شركات سياحية خلال السنتين الاخيرتين يعود الى انفتاح البلاد التدريجي على دول العالم اضافة الى كون العراق احد البلدان ذات الطابع السياحي.

اقتصاديات الظل

تجارة الأغذية الفاسدة

انعدام الرقابة على اسواق الهرج أعطى فرصة لتجار الأغذية الفاسدة ولغيرهم من مسوقي السلع غير الصالحة للاستهلاك أن ينشطوا في تجارتهم من خلال تعدد الباعة المنتشرين لهذه السلع منذ أول وجود لهذه الأسواق .. الا ان سياسة الاستيراد المفتوح والتي نشطت وبشكل منفلت على مدار سنوات التردي الأمني أعطت المزيد من الفرص لاستمرار هذا النشاط التجاري المنحرف وتكريسه في عموم الأسواق العشوائية ، حتى أصبح وجود هذه السلع ملازما لوجود هذه الأسواق .. والاشكالية الكبرى ان مفهوم الأغذية غير الصالحة للاستهلاك البشري لدى الكثير من الناس مرتبط بفكرة التأكد من تأريخ صلاحية المنتوج للاستهلاك وحسب .. في حين ان المعايير العالمية تتعدد لتشمل على سبيل المثال لا الحصر (حدوداً لنسب المواد المضافة للحفظ ، تحريم بعض أنواع المواد المضافة ، تحريم بعض من أساليب التعقيم مثل التعقيم بالاشعاع ، تحريم استخدام بعض المواد في عمليات التغليف ..) ناهيك عن شروط في عمليات التخزين .. ولكن ومن خلال المعروض في هذه الأسواق ، يتضح للمواطن العادي قبل المختص في التصنيع الغذائي ، ان المنتجات التي يمنع بيعها في أسواق البلدان التي تحمي المستهلك تجد طريقها الينا ، ونحن بانتظار قانون لحماية المستهلك ورقيب لهذه التجارة المميتة .

مدققون : ٨٠ مليار دولار عائدات العراق من النفط

المدى / وكالات

قال مدققون أمريكيون إن الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط رفع عائدات العراق، وبصورة غير متوقعة، إلى ٨٠ مليار دولار، فيما تواصل واشنطن تمويل مشاريع إعادة الإعمار هناك.

وأوضح تقرير "مكتب المحاسبة الحكومي" الأمريكي أن ارتفاع أسعار النفط خلف لبغداد فائضاً قدره ٢٩ مليار دولار، خلال الفترة ما بين ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، يتوقع أن يرتفع إلى ما بين ٣٨ ملياراً إلى ٥٠ ملياراً هذا العام.

وفجرت التقديرات حالة من السخط الشديد بين كبار أعضاء الكونغرس، ووصف أحدهم خلاصة التقرير بأنها "غير مبررة."

وواصل السيناتور، كارل ليفن، رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ، هجومه في بيان مشترك مع السيناتور جون وورنر: " لا يتوجب علينا التكفل بالمشاريع العراقية فيما تواصل عائدات النفط العراقي التراكم في المصارف.

وأردف قائلاً: "علينا طلب تعويض لدافع الضرائب الأمريكي عن تكلفة المشاريع الضخمة."

ويعرف عن سيناتور ميتشغان الديمقراطي انتقاداته الحادة لتباطؤ عمليات الأعمار، وفي مقدمة المنادين بسحب قوات بلاده من العراق.

ومن جانبه وجه وورنر، الرئيس الجمهوري السابق للمجلس، انتقادات لاذعة: "برغم مليارات الدولارات من عائدات النفط خلال الأعوام الخمس الماضية، إلا أن أموال دافع الضرائب الأمريكي ظلت المصدر الأبرز في تمويل مشاريع إعادة البناء."

وأضاف قائلاً: حان الوقت أن تستخدم حكومة العراق السيادية عائداتها، ومصاريفها، والفائض، لتتولى مسؤوليتها الكاملة لتوفر المشاريع الضرورية لتحسين النمط المعيشي للمواطن العراقي."

وخلص المدققون الأمريكيون إن إدارة واشنطن ضخت قرابة ٤٨ مليار دولار نحو مشاريع إعادة اعمار العراق منذ غزو عام ٢٠٠٣، قرابة ٤٢ مليار دولار منها خصصت إلى مشاريع مختلفة، ويتضمن ذلك ما يوازي ٢٣ مليار دولار أنفقت على قطاعات النفط والكهرباء وأنظمة المياه والأمن.

وفي موازاة ذلك، انفق العراق ٣,٩ مليار على هذه القطاعات، خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى نيسان ٢٠٠٨، وفق تقرير مكتب المحاسبة الحكومي، ذراع التحقيقات للكونغرس الأمريكي.

وعزا التقرير الأمريكي الصعوبة التي واجهتها حكومة بغداد في إنفاق عائدات النفط الضخمة، غير المتوقعة، لعدة عوامل منها: نقص الكوادر المؤهلة، والعنف، وضعف التنظيم.

هيئة الاستثمار:توسيع ميناء العراق بكلفة ١٢ مليار دولار

كربلاء / المدى

قال رئيس هيئة الاستثمار الوطني الدكتور احمد رضا : إن هناك عقدا استثماريا لتوسيع ميناء العراق الكبير بكلفة ١٢ مليار دولار من قبل مستثمر عراقي بالتعاون مع عدد من المستثمرين الأجانب إضافة إلى عدد آخر من المشاريع كاشفا عن إن الشركات الاستثمارية في طريقها إلى العراق. وأوضح خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى محافظة كربلاء حضرته المدى انه تم منح فرص استثمارية لبناء فنادق ومحال تجارية مثلما تم منح استثمار لبناء برج كامل في منطقة الشيخ عمر وهذه المشاريع وغيرها تتم بواسطة شركات ورؤوس أموال عراقية لها اتصالات واتفاقيات مع مستثمرين أجانب.

وأشار إلى انه لدينا استثمار ميناء العراق الكبير الذي سيتم فيه توسيع الميناء لمسافة تمتد ٥كم أكثر عمقا بكلفة ١٢ مليار دينار وهذا المشروع عن طريق مستمر عراقي لديه اتصالات مع خمس شركات عالمية..ولفت إلى إن الشركات العالمية ستزحف نحو الاستثمار في العراق..حسب وصفه مبينا إن هذا ما وجدناه حين التقينا أصحابها أثناء زيارتنا لهم وهم متحفزون لتنفيذ المشاريع في العراق.

وعن المشاريع الاستثمارية في مدينة كربلاء قال رضا إن زيارتنا إلى مدينة كربلاء هي من اجل دراسة عدد من المشاريع منها إنشاء مجمعات سكنية ومنتجعات سياحية إضافة إلى دراسة مشروع مطار كربلاء الدولي..دون إن يعطي أية تفاصيل أخرى.

ازدياد الطلب على الدولار في مزاد البنك المركزي

تم افتتاح المزاد اليومي المائتان والرابع والعشرون بعد الالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس ٢٠٠٨/٨/٧ بمشاركة (١٦) مصرفاً وكانت النتائج كالاتي:

السعر الاساس الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار / دولار ١١٨٩

المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد (دولار)٠٠٠

مجموع عروض الشراء (دولار)٠٠٠

سعر البيع للحوالات (١١٨٩) دينار / دولار

وسعر البيع النقدي (١١٩٢) دينار / دولار .

الكمية المباعة نقدا بمبلغ (٥٠,١٢٥,٠٠٠) دولار

وحوالات بمبلغ (١٤٠,٠٤٠,٠٠٠) دولار .

يتقاضى البنك المركزي عمولة (٣) دنانير لكل دولار عن المبالغ المباعة والمشتراة.

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار العراقي IQD	سعر الشراء بالدينار العراقي IQD
الدولار الأمريكي	USD	1197.000	1195.000
اليورو الأوربي	EUR	1862.771	1861.840
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدانماركي	DKK	249.770	249.646
الين الياباني	JPY	11.211	11.205